قبيل الموعد النهائي لتطبيق العقوبات على إيران

«كامكو»: أسعار النفط لامست أعلى مستوياتها منذ 4 سنوات خلال أكتوبر الجاري

- مخاوف بشأن قلة المعروض النفطي خلال الأشهر المقبلة بسبب غموض اتفاقية خفض الإنتاج
- أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت سجلت ارتفاعاً اعلى بنمو شهري نسبته 8.5 بالمئة

قالت شركة كامكو للاستثمار الكويتية إن أسعار النفط لامست أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات خلال الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري قبل الموعد النهائي لتطبيق العقوبات الأمريكية على إيران.

وأوضحت (كامكو) في تقرير متخصص أصدرته امس الأحد أن المخاوف المتعلقة بتحرك إعصار مايكل نحو فلوريدا ساهمت أيضا في الزيادة الأخيرة في أسعار النفط الخام بنسبة تقارب مستوى 30 في المئة.

وذكرت أن هذا الاعصار أثر على حوالي 7ر0 مليون برميل يوميا أو 42 في المئة من إنتاج النفط في خليج المكسيك. ولفتت إلى أن ارتفاع أسعار النفط في سبتمبر الماضي دفع المتوسط الشهري لسعر النفط إلى اعلى مستوياته منذ أكتوبر 2014 إذ بلغ متوسط سعر خام (أوبك) 2ر77 دولار أمريكي للبرميل بنمو شهري بلغت نسبته 8ر6 في المئة.

وأضافت أن أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت ارتفعت في المتوسط لتبلغ 8ر78 دولار للبرميل بنمو شهري نسبته 5ر8 في المئة في حين ارتفع سعر خام النفط الكويتي بنسبة 00ر7 في المئة ليبلغ 8ر76 دولار للبرميل.

وقالت إن المخاوف بشأن قلة المعروض النفطي خلال الأشهر المقبلة تعززت بعد انتهاء اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الشهر الماضي دون أي تعليقات على مسار العمل المستقبلي المرتبط باتفاقية خفض الإنتاج المبرمة ما بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة أو إعطاء أي مؤشر آخر على زيادة الإنتاج في الأجل القريب.

أما بالنسبة لتوقعات الطاقة على المدى القريب فأفادت (كامكو) بأن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية رفعت توقعات متوسط أسعار النفط للربع الأخير من هذا العام بحوالي 5 دولارات أمريكية للبرميل ليبلغ مستوى 81 دولارا للبرميل.

وأشارت إلى أن (أوبك) خفضت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للشهر الثالث على التوالي بواقع 50 ألف برميل يوميا ليصل النمو إلى 36ر1 مليون برميل يوميا.

وفي التفاصيل قال التقرير حول أداء أسواق النفط العالمية، لقد واصلت أسعار النفط ارتفاعها في أكتوبر 2018، الأمر الذي دفعها إلى بلوغ أعلى مستوياتها منذ 4 أعوام خلال الأسبوع الأول من أكتوبر، قبيل الموعد النهائي لتطبيق العقوبات على إيران والذي بدأ ينعكس على صادراتها بالفعل.

كما ساهم ايضاً في تلك الزيادة الأخيرة في أسعار النفط الخام بنسبة تقارب 30 في المائة منذ بداية العام المخاوف المتعلقة بتحرك إعصار مايكل المصنف ضمن "الفئة الرابعة" نحو فلوريدا والذي أثر على حوالي 0.7 مليون برميل يومياً أو 42 في المائة من إنتاج النفط في خليج المكسيك. إلا انه رغما عن ذلك، تراجعت الأسعار على خلفية حالة الضعف التي اصابت الأسواق المالية على نطاق واسع واثرت على كافة فئات الأصول في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى تقارير عن ارتفاع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة.

وبلغت أسعار النفط اعلى مستوياتها منذ أربعة سنوات خلال الأسبوع الأول من أكتوبر 2018 بعد أن سجلت ارتفاعات هائلة في سبتمبر 2018. حيث بلغ سعر التسليم على ظهر السفينة لمزيج خام برنت إلى 86.07 دولار أمريكي للبرميل في 4 أكتوبر 2018 على خلفية قلة الامدادات النفطية، إلا انه تراجع في جلسات التداول اللاحقة على خلفية صدور تقارير تشير إلى ارتفاع مخزونات النفط الأمريكية بالإضافة إلى التراجع العام الذي شمل أسواق المال العالمية. وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في سبتمبر 2018 إلى دفع المتوسط الشهري لسعر النفط إلى اعلى مستوياته منذ أكتوبر 2014. حيث بلغ متوسط سعر خام الأوبك إلى 77.2 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2018 بنمو شهري بلغت نسبته 6.8 في المائة. في حين سجلت أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت ارتفاعاً اعلى بنمو شهري بنسبة 8.5 في المائة ليصل في المتوسط إلى 78.8 دولار أمريكي للبرميل، بينما ارتفع سعر خام النفط الكويتي بنسبة 7.0 في المائة وبلغ سعر 76.8 دولار أمريكي للبرميل.

وتعززت المخاوف بشأن قلة المعروض النفطي خلال الأشهر المقبلة بعد انتهاء اجتماع الأوبك الشهر الماضي دون أي تعليقات على مسار العمل المستقبلي المرتبط باتفاقية خفض الإنتاج المبرمة ما بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبك أو إعطاء أي مؤشر آخر على زيادة الإنتاج في الأجل القريب. وذكرت السعودية وروسيا، وهما أكبر الدول الأعضاء المشاركة في تلك الاتفاقية، أنه لا توجد حاجة لزيادة الإنتاج على الفور. وأكد وزير الطاقة السعودي أن المملكة تتمتع بقدرة إنتاجية فائضة تبلغ 1.5 مليون برميل يومياً، ولكن استناداً إلى توقعات الأوبك للمجريات العرض والطلب على النفط للعام 2019، قد لا تكون هناك حاجة لزيادة الإنتاج العام المقبل. كما أدلى الأمين العام لمنظمة الأوبك بتصريح مماثل في مقابلة أجريت معه مؤخراً عندما ذكر أن الأسعار مدفوعة بمفاهيم نقص العرض وأن السوق لديه امدادات كافية باستمرار. وأضاف أن هناك مناقشات جارية حول اتفاقية الأوبك وسيتم مناقشة التفاصيل في اجتماع ديسمبر.

أما بالنسبة لتوقعات الطاقة على المدى القريب، قامت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية برفع توقعات متوسط أسعار النفط للربع الأخير من العام 2018 بحوالي 5 دولار أمريكي للبرميل إلى 81 دولار أمريكي للبرميل. أما بالنسبة للمخزون النفطي، أظهر التقرير الأسبوعي لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة بواقع 6 مليون برميل، فيما يعد أقل بقليل من تقديرات معهد البترول الأمريكي بزيادة قدرها 9.75 مليون برميل للأسبوع المنتهي في 5 أكتوبر 2018.

وعلى صعيد الإنتاج، بلغ متوسط إنتاج الأوبك في سبتمبر 2018 من النفط الخام 32.8 مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها 132 مليون برميل يوميا، وفقا لمصادر الأوبك الثانوية. وجاءت تلك الزيادة على الرغم من انخفاض الإنتاج من قبل كلا من إيران وفنزويلا. ونتيجة لذلك، انخفض معدل التزام الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبك خلال الشهر. وأشارت بيانات صادرة عن شركة "S|P Platts"، وهي مزود بيانات رئيسي في العالم عن معلومات الطاقة إلى أن معدل الالتزام باتفاقية خفض الإنتاج تراجع إلى 110 في المائة خلال شهر سبتمبر 2018 مقابل 115 في المائة في أغسطس 2018.

اما على صعيد الطلب، خفضت منظمة الأوبك توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للشهر الثالث على التوالي بواقع 50 ألف برميل يومياً ليصل النمو إلى 1.36 مليون برميل يوميا، مشيرة إلى ضعف الاقتصاد العالمي وتقلب الأسواق الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، اشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي بسبب التوترات التجارية وارتفاع الرسوم الجمركية بما أثر على الواردات كما امتد أثره ليشمل المعنويات المتعلقة بمستقبل الطلب على النفط. من جهة أخرى، تشمل التطورات الاقتصادية الإيجابية مراجعة وإعادة تقديم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والتي يطلق عليها حالياً اسم اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية المكسيكية الكندية، بما يعمل على تخفيف الحالة الضبابية المرتبطة بالتجارة بين الولايات المتحدة وكندا، بالإضافة إلى خفض معدلات البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا. وفي ذات الوقت، قيل أيضا أن ارتفاع فاتورة استيراد النفط أثرت على الواردات الهندية. فوفقا للتقارير، فإن ارتفاع أسعار النفط الخام إلى جانب قوة الدولار الأمريكي رفع تكلفة النفط بنسبة 50 في المائة بالنسبة للهند والتي تعد ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم، حيث يقال الآن إنها تعتمد على المخزون من خلال خفض الواردات.

وتم تخفيض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعامي 2018 و2019. فبالنسبة للعام الحالي، تم تخفيض توقعات النمو بواقع 80 ألف برميل يومياً إلى 1.54 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل المتوسط إلى 98.79 برميل يومياً. وعكس ذلك التعديل في المقام الأول أحدث البيانات المتعلقة بالدول الأوروبية وآسيا المحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة لتسباطؤ الزخم الاقتصادي في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وقد تم تعديل توقعات الطلب لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل وتخفيضها بواقع 30 ألف برميل يومياً على خلفية تراجع معدلات الاستهلاك أكثر من المتوقع في الدول الأوروبية وآسيا المحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي عادله إلى حد ما رفع توقعات الطلب الامريكية. وقد شهدت الأولى تراجع متطلبات زيت الديزل خلال الربع الثاني من العام 2018 بسبب انخفاض الطلب على وقود الديزل وزيت التدفئة في ألمانيا وفرنسا أكثر مما كان متوقعًا، الأمر الذي نتج عنه خفض التوقعات بواقع 20 ألف برميل يومياً. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، شهدت كوريا الجنوبية تراجع معدلات الطلب في يوليو 2018، هذا إلى جانب ضعف اتجاهات الطلب في اليابان، الأمر الذي أدى إلى تخفيض التوقعات بإجمالي بلغ 20 ألف برميل يوميا. كما شهدت الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خفض توقعات الطلب بحوالي 45 ألف برميل يومياً، مما يعكس طلباً أضعف من المتوقع من قبل كل من البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والسعودية. وبالنسبة للعام 2019، تم تخفيض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط بحوالي 50 ألف برميل يومياً إلى 1.36 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع الآن أن يصل إجمالي الطلب إلى 100.15 مليون برميل يومياً. وتعكس تلك المراجعة تراجع التوقعات لكل من تركيا والبرازيل والأرجنتين.

وقد ساهم في اتساع الفجوة بين الطلب والعرض قيام منظمة الأوبك في أحدث تقاريرها الشهرية بتعديل توقعات المعروض النفطي من قبل الدول غير الأعضاء بمنظمة الأوبك ورفعه بواقع 0.20 مليون برميل يومياً للعام 2018. حيث يتوقع الآن أن ينمو إجمالي المعروض النفطي بواقع 2.22 مليون برميل يومياً ليصل إلى 59.77 مليون برميل يوميا. وقد جاءت تلك الزيادة على خلفية مراجعة بيانات الإنتاج التاريخية للولايات المتحدة وكندا وروسيا وكولومبيا والبرازيل، بالإضافة إلى مراجعة توقعات المعروض النفطي للولايات المتحدة وكندا وكولومبيا وأذربيجان للربع الرابع من العام 2018 على خلفية زيادة معدلات الإنتاج في الربع الثالث من العام 2018. من جهة أخرى، تم مراجعة بيانات المعروض النفطي الخاصة بالبرازيل وكازاخستان والمكسيك والنرويج والدنمارك وبعض الدول الآسيوية وتخفيضها بما ساهم في تعديل معدل النمو الإجمالي جزئياً. وبالنسبة للعام 2019، ارتفعت توقعات المعروض النفطي للدول غير الأعضاء بمنظمة الأوبك بنحو 0.18 مليون برميل يومياً ليصل إلى 61.89 مليون برميل يومياً. إلا انه بسبب مراجعة سنة الأساس، تم تعديل توقعات نمو المعروض النفطي وتخفيضه بواقع 0.03 مليون برميل يومياً إلى 2.12 مليون برميل يومياً. وتم تخفيض توقعات المعروض النفطي لكل من الهند وماليزيا ومصر، في حين تم رفع توقعات المنطقة الامريكية غير التابعة للولايات المتحدة والدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما ساهم في موازنة هذا التراجع.

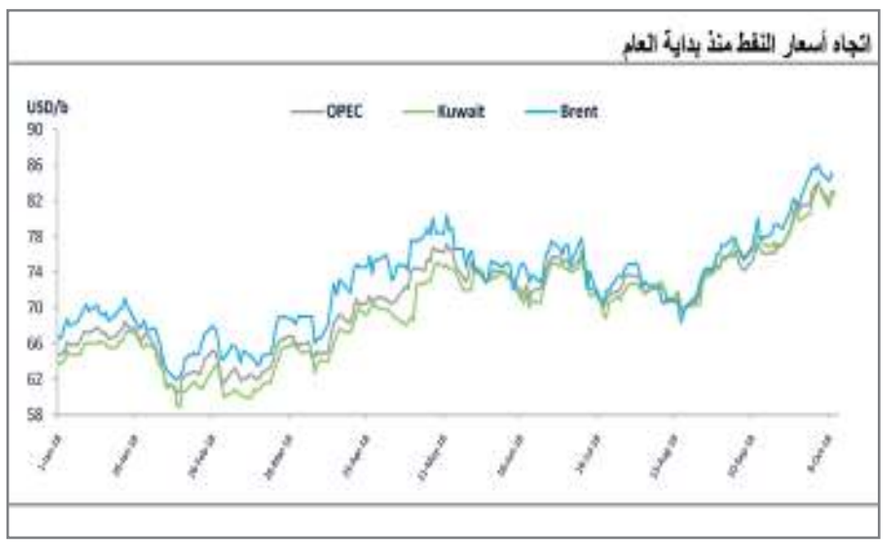

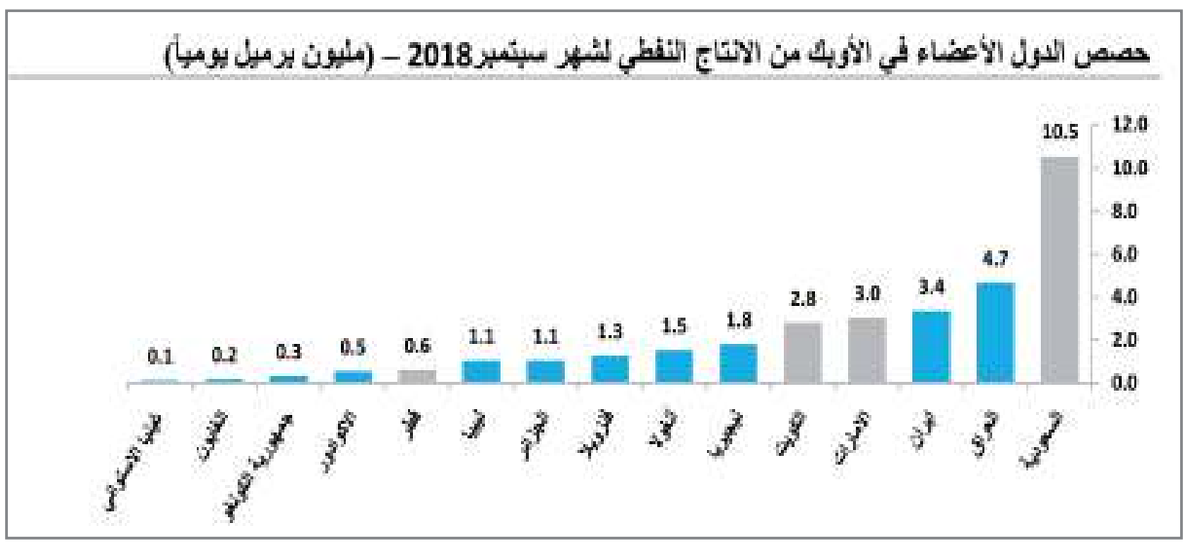

«زين» تتطلع لإطلاق خدمات الجيل الخامس خلال العام الحالي

قالت الرئيسة التنفيذية لشركة الاتصالات المتنقلة (زين)، إنه في حال تم الإنتهاء من تخصيص الترددات هذا العام، ستتمكن الشركة من إطلاق أولى خدمات وتطبيقات الجيل الخامس (5G) خلال العام الحالي.

وأكدت إيمان الروضان لـ"سي إن بي سي عربية"، امس الأحد، أنه بناء على جميع الاستعدادات والخطط الموضوعة التي تم البدء في تنفيذها مُسبقاً، سيكون لـ"زين" القدرة على تغطية الكويت بأكملها بتقنية الـ5G في عام 2019.

وحول وجود مُخصصات لدعم توجه "زين" في إنشاء بُنى تحتية لدعم توجه الشركة، قالت الروضان: "البنى التحتية بدأنا الاستثمار فيها منذ عامين، ونحن الآن في المراحل الأخيرة".

وأنهى سهم "زين" جلسة ببورصة الكويت، مُتراجعاً 3.88% عند سعر 446 فلساً، وذلك بتداول 10.2 مليون سهم بقيمة 4.61 مليون دينار.

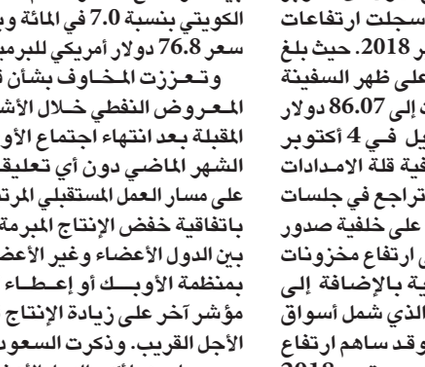

إيمان الروضان

«المشاريع» تلتزم بدعم هدف الميثاق العالمي للأمم المتحدة الخاص بتمكين المرأة

أعربت شركة مشاريع الكويت (القابضة) ومجموعة شركاتها التابعة عن دعمها المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدةفي عام 2010

توفر المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأة منصة لدفع وتشجيع القطاع الخاص من أجل تعزيز ودعم وتسريع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً. وتعتبر الكويت أول دولة خليجية تنضم إلى هذه المبادرة وذلك بفضل الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومركز دراسات وأبحاث المرأة في جامعة الكويت. وتتماشى المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولاسيما الهدف رقم 5 بشأن المساواة بين الجنسين.

وقد وقع ميثاق دعم المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأةكل من رئيس مجلس إدارة بنك برقان السيد ماجد العجيل، ورئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج للتأمين السيد فرقد الصانع إلى جانب عدد من الرؤساء التنفيذيين لمجموعة من الشركات الرائدة في الكويت. وتم التوقيع في حفل إطلاق المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأة الذي تم تنظيمه في غرفة التجارة والصناعة تحت رعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية السيدة هند الصبيح.

وتأتي مشاركة مجموعة شركة المشاريع في إطار مساهمتها في تنفيذ رؤية الكويت 2035 لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة مشاريع الكويت السيد فيصل العيار "إن وجود المرأة في شركاتنا، على كافة المستويات، هو أمر طبيعي ويساهم في توسعة نطاق المواهب التي نوظفها. إننا في شركة المشاريع نؤمن بأن المساواة في الفرص بين النساء والرجال في مكان العمل هي خطوة مهمة نحو ضمان استدامة عملياتنا، وهذا هو الأمر الصائب الذي يجب القيام به".

وتماشياً مع هذا الالتزام شارك ممثلون عن شركة مشاريع الكويت، وبنك برقان، ومجموعة الخليج للتأمين في ورشة تدريبية تحت عنوان القطاع الخاص ومبادئ تمكين المرأة. تم تنظيم ورشة العمل من قبلمركز دراسات وأبحاث المرأة في جامعة الكويتبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وركز البرنامج الذي استمر على مدار ثلاثة أيام على تنفيذ أفضل الممارسات الدولية التي تؤثر على المرأة في مكان العمل.

رؤساء الشركات الموقعة مع معالي الوزيرة هند الصبيح

«الأنظمة» تشتري حصص «امتيازات» في «فرانشايز»

أعلنت شركة الأنظمة الآلية عن قيامها بتوقيع عقد مع شركة الامتيازات الخليجية القابضة؛ لشراء حصصها في شركة فرانشايز إنترناشيونال للتجارة العامة، بقيمة 150 ألف دينار (496 ألف دينار).

وقالت "الأنظمة" في بيان للبورصة الكويتية، امس الأحد، إنه بدءاً من تاريخ توقيع العقد في 11 أكتوبر 2018؛ أصبحت الشركة هي المالك الوحيد لـ"فرانشايز".

وأوضحت "الأنظمة" أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي للعقد حالياً، منوهة بأن الأثر المالي سوف يظهر في البيانات المُجمعة للشركة بدءاً من الربع الرابع للسنة المالية الحالية. من جانبها، قالت "امتيازات" في بيان للبورصة الكويتية اليوم، إن بيع حصصها في "فرانشايز" يأتي استمراراً لنهج التطوير المُستمر في الشركة من قبل الإدارة التنفيذية. وأشارت "امتيازات" إلى تحقيق أرباح من عملية البيع بقيمة تقديرية تبلغ 120.82 ألف دينار، سوف تنعكس على نتائج الربع الرابع لحساب الأرباح والخسائر من العام الجاري.

امتيازات تبيع حصصاً للأنظمة

الخطوط التركية تحقق نسبة 83.4 بالمئة في معامل الحمولة خلال سبتمبر

أعلنت الخطوط الجوية التركية عن نتائج حركة نقل الركاب والبضائع في سبتمبر، حيث حققت معامل حمولة عال بنسبة 83.4%. وبالإضافة إلى التأثير القوي لشهر سبتمبر 2018، كان النمو في عدد المسافرين والعائد لكل كيلومتر ومعامل الحمولة مؤشراً مهماً للاهتمام المتزايد المستمر في تركيا والخطوط الجوية التركية.

نتائج حركة المرور لشهر سبتمبر 2018:

استمر اتجاه نمو المسافرين في شهر سبتمبر، وبالتالي ارتفع إجمالي عدد المسافرين بنسبة 1% ليصل إلى حوالي 7 ملايين مسافر، وارتفع معامل الحمولة إلى 83.4%.

في سبتمبر 2018، تحسن معامل الحمولة الإجمالي بمقدار نقطتين، بينما زاد معامل الحمولة العالمي بمقدار نقطتين إلى 83%، وزاد معامل الحمولة المحلي بمقدار نقطتين ليصل إلى 87% تقريبًا. أما بالنسبة للمسافرين الدوليين (ركاب الترانزيت) فقد ارتفع بنسبة 3% تقريباً.في شهر سبتمبر، استمر حجم البضائع / البريد بنمو برقم مزدوج، وارتفع بنسبة 22% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017. والمساهمون الرئيسيون في نمو حجم البضائع والبريد، هي الخطوط المحلية بنسبة 48%، وأمريكا الشمالية بنسبة 32%، وأفريقيا مع زيادة 23% والشرق الأقصى بزيادة 20%.في سبتمبر، أظهرت أفريقيا نمو معامل الحمولة من 7 نقاط، في حين أظهرت أوروبا، وخطوط محلية وأقصى الشرق نمو معامل الحمولة بحوالي 2 نقطة.نتائج حركة المرور في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2018: خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر، تم تسجيل زيادة في الطلب وفي إجمالي عدد الركاب بنسبة 10% و12% على التوالي، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ووصل إجمالي عدد الركاب إلى 58 مليون مسافر.

خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر، تحسّن إجمالي معامل الحمولة 3 نقاط ليصل إلى 82%. في حين ارتفع معامل الحمولة العالمي بمقدار 3 نقاط ليصل إلى 81%، وارتفع معامل الحمولة المحلي بنحو 2 نقاط بنسبة زيادة 85%.